

أنور الجمعاوي*

تونس: العبور إلى الديمقراطية

استعاد الربيع العربي أنفاسه في تونس بعدما توصلت القوى السياسية والنقابية والحقوقية الوازنة في البلاد إلى بلورة جملة من التوافقات أسهمت في إرساء معالم الجمهورية الثانية، فخطا التونسيون خطوات مهمة على درب التأسيس الديمقراطي للدولة. وتجلّى ذلك من خلال ممارستهم مبدأ التداول السلمي على السلطة، وانتقالهم من الحكم على أساس الشرعية الانتخابية إلى الحكم على أساس الشرعية التوافقية، وصوغهم دستوراً جديداً وضع البلاد في مصاف الدول المتقدمة من الناحية التقنية الدستورية على الأقل. لكن التجربة الديمقراطية الناشئة تواجه عدّة تحديات اقتصادية واجتماعية يتعيّن أخذها بعين الاعتبار قصد تلافى مخاطر الارتداد إلى عصر ما قبل الثورة.

نروم في هذه الورقة رصد هذه المشاغل على اختلافها وتناولها بالوصف والتحليل؛ وذلك بالوقوف عند أهمّ خصائص النموذج الانتقالي التونسي، وتبيين أهمّ الصعوبات التي تواجه هذه التجربة الوليدة.

* أكاديمي وباحث جامعي تونسي.

يستمدّ شرعيّته من ثلاثة معطيات: أولها نجاح التونسيّين في تكريس قاعدة التّداول السّلمي على السّلطة؛ وثانيها تصديقهم على دستور تقدّمي توافقي؛ وثالثها تشكيلهم حكومة تكنوقراط تؤمّن تسيير المرحلة المقبلة والإعداد لانتخابات تشريعيّة ورئاسيّة في أفق نهاية ٢٠١٤.

التداول السلمي على السلطة

بعد انقضاء ثلاث سنوات على الثّورة، أثبت التونسيّون قدره على التّعايش السّلمي، والتّنافس الحضاري على السّلطة. وفي ظرفٍ زمنيّ وجيز، شهدت البلاد تولّي ستّ حكومات زمام إدارة الشّأن العامّ، تعاقبت جميعها على الاضطلاع بالمسؤوليّة في كنف السّلاسة، والقبول بمقتضيات المرحلة الانتقاليّة والفترة التأسيسيّة. فكان تولّي محمّد الغنوشي زمام الحكومة تبادلياً لمعضلة الفراغ الدّستوري بعد رحيل الدّكتاتور بن علي. وكان تسلّم الباجي قائد السّبسي زمام الحكم تأميماً لسيرورة المرحلة الانتقاليّة، واستعداداً لانتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ التي جرت في كنف الشّفافيّة، وشهدت الهيئات الدوليّة بنزاهتها. وأفضت إلى صعود "حركة النّهضة" ذات المرجعيّة الإسلاميّة إلى الحكم لأوّل مرّة في تاريخ تونس. وأبدت الحركة ميلاً واضحاً إلى إدارة البلد وفقاً لمقاربة ائتلافيّة تشاركيّة؛ وذلك في إطار ما عُرف بحكومة "الترويكا" الأولى وحكومة "الترويكا" الثانية اللتين جمعتا بين علمانيّين وإسلاميّين أشرفوا على تسيير البلاد في فترةٍ دقيقة من تاريخها. فترة شهدت تزايد وتيرة العنف السياسي، ونسق الاحتجاجات المطلبيّة، وعرفت فيها البلاد هزّات اجتماعيّة واقتصاديّة لم تُفض، على خطورتها، إلى زعزعة كيان الدّولة وفكّ رباط الوحدة الوطنيّة. بل أدّت إلى الدّفع بالفرقاء السياسيّين إلى طاولة الحوار الذي أشرفت على إدارته منظمات مدنيّة وحقوقيّة ونقابيّة، مثلت الحراك المجتمعي، وهجست مطالب المواطنين ورغبتهم في استبدال تجربة الحكم الائتلافي المتحرّز بحكم تكنوقراطي توافقي لا يحتكم إلى نتائج صندوق الاقتراع قدر احتكامه إلى منطق التوافق، وتقديم المصلحة الوطنيّة على المصلحة الحزبيّة.

وقد بدا أنّ الأطراف السياسيّة الحاكمة على عهد "الترويكا" لم تتعامل مع الحكم على أنّه غنيمة لا ينبغي التّفريط فيها، بل تعاملت معه على أنّه تكليف زمني محدود، قابل للتّجديد وللتحديد؛ فلم تتجاهل "الترويكا" بقيادة "حركة النّهضة" الحراك الاحتجاجي الشعبي المعارض لخيارات السلطة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة،

مدخل

شهدت تونس مرحلة انتقاليّة فارقة بعد ثورة ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١؛ فبعد رحيل الرّئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي كان مُودجاً للحاكم المستبدّ، المتفرد بكلّ السّطات، المهيمن وحزبه "التجمّع الدّستوري الديمقراطي" على كلّ الصّلاحيّات، انفتح المجال وسيحاً للمواطنين للمساهمة في الشّأن العامّ؛ فانتقل النّاس من عصر الدّولة الأحاديّة إلى عصر الدّولة التعدديّة، وجرى بعد الثّورة، تكوين مئة حزب أو أكثر، فضلاً عن إحداهن آلاف الجمعيات الأهليّة والمدنيّة والحقوقيّة. وجرى بعث منابر عدّة للتّعبير والتّفكير، والإعلام على نحو أصبحت معه حرّيّة الرّأي والتنظّم حقّاً من الحقوق المسلّم بها في دولة الثّورة. لكنّ التوجّه نحو إقرار الحرّيّات العامّة والخاصّة، والتخلّص من سطوة الدّولة الشموليّة، واكبه تصاعد موجات الاحتجاج المنظم أو الفوضوي على أساس خلفيات مطلبيّة متعلّقة بالتّنمية والتّشغيل والمطالبه بالعدالة الانتقاليّة، وواكبه صراع حادّ بين القوى التّواقفة إلى التّغيير والإصلاح، والقوى البيروقراطيّة التّقليديّة الحريصة على الشّد إلى الوراثة؛ أي الشّد إلى مرحلة ما قبل الثّورة.

وبعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ التي أفضت إلى صعود الإسلاميين ممثّلين في "حركة النّهضة"، إلى الحكم، وإدارتهم شؤون الدّولة بالشّراكة مع حزبيّ "المؤمّر من أجل الجمهوريّة" و"التكتّل من أجل العمل والحرّيّات"، احتدم الصّراع بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة الليبراليّة واليساريّة. وتنافس الفريقان في تحشيد الشّارع ممّا أنتج حالةً من الاستقطاب الثنائي بلغت أوجها مع اغتيال المعارضين شكري بلعيد (٦ شباط / فبراير ٢٠١٣)، ومحمّد البراهمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣). وهو ما أثر سلبياً في واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي؛ فتراجع الترتيب السيادي لتونس، وتدهورت مقدرة المواطن الشرائيّة، وعمّ شعورٌ بالخوف من المستقبل، وساد شكٌّ في مخرجات الثّورة لدى معظم المواطنين.

وأمام خطورة الوضع المشهود ومآلاته غير المأمونة، بدت الطّبقة السياسيّة والحقوقيّة في تونس في مستوى آمال قطاعٍ واسع من المواطنين؛ إذ بعد جولاتٍ طويلة من الحوار الوطني الذي جمع عدداً من الأحزاب السياسيّة، والمنظمات النقابيّة، والحقوقيّة والمدنيّة، اقتنع الفرقاء بضرورة تحكيم منطق المشاركة بدل المغالبة، وإقرار حكم توافقي لإدارة المرحلة الانتقاليّة المقبلة. وهو ما أشاع في النفوس شعوراً بالطمأنينة. وجعل النّاس يستعيدون الأمل في غدٍ أفضل. أمل

وكان للحوار صدى تحت قبة المجلس التأسيسي؛ فأمضى النواب سنتين ونيف في الصراع على نصّ الدستور مستحضرين مواقف المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والمنظمات النقابية، لما لها من ثقل شعبي. وأسهمت لجنة التوافقات التي تشكلت من رؤساء الكتل السياسية وممثلين لـ ٢٢ حزباً، في رأب الصدع بين الفرقاء وتحويل الاختلاف إلى وفاق؛ فجاءت روح الدستور مستجيبةً لتطلّعات جُلّ التونسيين إلى الحرية والكرامة والعدالة، وإلى دولة القانون والمؤسّسات. وكان الإقرار بالثقة على الصوغ الختامي للدستور بنسبة ٩٢٪؛ فقد صوّت لفائدة الدستور الجديد ٢٠٠ نائب، واعترض عليه ١٢، في حين امتنع أربعة نواب عن التصويت، على نحوٍ أخبر بإجماع شعبي والتفاف جماهيري حول هذه اللبنة المهمة من لبنات بناء صرح الدولة الديمقراطية.

”
ينبئ المتابع للشأن التونسي بعد الثورة أنّ صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية لم يكن فعلاً فردياً، وأمرًا فوقياً أو مُنجزاً نخبويًا، بل كان إبداعاً جماعياً بامتياز؛“

والناظر في متن الدستور يتبيّن في غير عناء شموليته من ناحية، وطابعه التقديمي من ناحية أخرى؛ فقد تكوّن من ١٤٩ فصلاً توزّعت على عشرة أبواب تعلّقت أساساً بالنصّ على هويّة الدولة ونظامها^(٣)، والتفريق بين السلطات التنفيذية والتشريعية^(٤) والقضائية^(٥)، والإعلاء من قيمة الحزبيات العامة والخاصة^(٦)، وإقرار مبدأ اللامركزية الإدارية والتنمية^(٧)، وتعداد الهيئات الدستورية المستقلة من هيئة الانتخابات وهيئة الحوكمة الرشيدة^(٨) وهيئة الاتصال السمعي البصري، وضبط مجالاتها وكيفيات اشتغالها. فضلاً عن إقرار أبواب خاصة بتعديل الدستور^(٩)، وأخرى متعلّقة بالأحكام الانتقالية^(١٠). ومن ثمّة جاء الدستور ميّالاً إلى التفصيل، حريصاً على إرساخ دولة

وقبلت بالتنازل عن الحكم وفقاً لما ضبطته خريطة الطريق التي صاغها الرباعي الراعي للحوار^(١)، ولقيت تأييد مكثّرات المجتمع المدني وأغلب الأحزاب السياسية.

”
بعد انقضاء ثلاث سنوات على الثورة، أثبت التونسيون قدرةً على النعاش السلمي، والتنافس الحضاري على السلطة“

وقدّمت "حركة النهضة" نفسها في هذا الإطار في موقع أول حزب تونسي يقبل بالتنازل عن الحكم على الرغم من تمثيلته العالية في المجلس التأسيسي (٨٩ عضواً من مجموع ٢١٧). ومثّل ذلك سابقة في تاريخ تعاطي الإسلاميين مع الحكم في المنطقة العربية. هذا الوعي بأنّ السلطة تكليف لا تشریف، وهذا التعامل مع تجربة الحكم على أنّها تمرين سياسي يحتمل النجاح ويحتمل الفشل، ساهما في فك الارتباط مع تاريخ الدولة الكليانية العربية قديماً وحديثاً. وساهما في إرساخ التداول السلمي على السلطة بوصفه سمة من سمات الدولة الديمقراطية.

دستور توافقي/ تقدّمي

ينبئ المتابع للشأن التونسي بعد الثورة أنّ صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية^(٣) لم يكن فعلاً فردياً، وأمرًا فوقياً أو مُنجزاً نخبويًا، بل كان إبداعاً جماعياً بامتياز؛ ذلك أنّ التأسيس الدستوري للدولة الديمقراطية المنشودة اقتضى فتح المجال للمواطنين للجدل في محامل المدوّنة الدستورية، والمساهمة في بناء فصولها ولو بطريقة غير مباشرة.

وتعدّدت منابر الحوار في الوسائل الإعلامية والساحات العامة بخصوص مسائل خلافية شتّى تتعلّق بالحقوق والواجبات، وصلة الحاكم بالمحكوم، وغير ذلك من المسائل وكيفيات تمثّلها في الدستور.

١ يتكوّن الرباعي الراعي للحوار من المنظمات الحقوقية والنقابية التالية: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

٢ انظر: النسخة النهائية من دستور الجمهورية التونسية الجديد، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على الرابط:

http://www.anc.tn/site/main/AR/docs/constit_proj_26012014.pdf

٣ انظر: دستور الجمهورية التونسية؛ التوطئة والفصل الأول منه.

٤ المرجع نفسه، الباب الثالث.

٥ المرجع نفسه، الباب الخامس.

٦ المرجع نفسه، الباب الأول: الفصل ٦/ الباب الخامس الفصل ١٠٢.

٧ المرجع نفسه، الباب الرابع: الفصول: ١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٦-١٣٧-١٣٩.

٨ المرجع نفسه، الباب السادس.

٩ المرجع نفسه، الباب الثامن، الفصول: ١٤٣-١٤٤.

١٠ المرجع نفسه، الباب العاشر.

والمحكوم، وسمح بتوظيف كلّ المساعي الوطنية في البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة، فضمنت الحكومة الجديدة أكبر قدرٍ من الالتفاف الشعبي حولها، وفازت بأغلبية مريحة في المجلس التأسيسي (١٤٩ صوتاً مؤيداً، و٢٠ صوتاً معترضاً، و٢٤ صوتاً محتفظاً). وضمنت تأييد الرباعي الراعي للحوار الوطني وفي مقدّمته الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لم يعترض على التشكيلة الوزارية الجديدة، ودفع نحو الهدنة الاجتماعية والمطلبية في المرحلة المقبلة. وبالتوازي مع ذلك، تراجعت حدّة الخطاب الإعلامي، وجرى الانتقال من خطاب التحريض إلى خطاب المصالحة الوطنية. وقد كان لهذا التحوّل النوعي في المسارين الدستوري والحكومي الأثر المباشر في الحياة الاقتصادية؛ فتحسّنت مؤشّرات البورصة في تونس سريعاً، وأعربت الهيئات المالية الدوليّة وفي مقدّمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن استعدادها لتقديم مساعدات لتونس تأييداً للمسار التوافقي والانفراج السياسي المشهود. لكنّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنّ الحكومة الجديدة خصوصاً، والطبقة السياسية عمومًا، تواجه عدّة تحديات.

القانون والحريات؛ فجرى النض على حرية التفكير والتعبير، والحقّ في النفاذ إلى المعلومة وفي الإعلان والنشر، وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، فضلاً عن الحقّ في الاجتماع والتظاهر السلميين وحرية الإبداع والبحث العلمي والأكاديمي. وجرى النض على استقلال القضاء والمساواة بين المرأة والرجل، وتثمين ما نصّ عليه دستور ١٩٥٩ في مجال الأحوال الشخصية. وتجاوز ذلك إلى التشريع للتعددية السياسية والثقافية، وتحديد صلاحيّات الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب) على نحوٍ أسهم في تكريس منطق التوازن بين السلطات، وتعزيز الرقابة القانونية على الحاكم والمحكوم على السواء. وهو ما يدفع نحو الحدّ من سطوة السلطة الفردية أو الحزبية أو الطبقية، ويشرّع لإقامة دولة مواطنة، القرار فيها تشاركي، والسلطة الفعلية فيها بيد الشعب الذي يختار ممثليه، ويرسم مصيره في كنف الديمقراطية والنزاهة.

حكومة كفاءات شابّة

بعيداً عن الخطاب السياسي الواعد، والشعاراتيّة الفضفاضة، والتحرّج الضيق، جاء خطاب مهدي جمعة (٥١ سنة) بمناسبة جلسة منح حكومته الثقة في المجلس التأسيسي^(١١)، موسوماً بالواقعيّة، محاولاً القرب من مشاغل التونسيين، معبراً عن وعيٍ حادّ بدقّة الطرف التاريخي الذي تمرّ به البلاد في مرحلة الانتقال الديمقراطي. وبدا واضحاً أنّ المعايير التي احتكم إليها الرجل في اختيار فريقه الحكومي تتمثّل أساساً في توفّر ثلاثة شروط، هي: الكفاءة، والحياديّة، والنجاحة؛ فالوزراء الجدد من التكنوقراط الذين يقفون على مسافة واحدة من القوى السياسية الفاعلة، وهم من أصحاب الشهادات العليا من ذوي الخبرة في مجال اختصاصهم، وفيهم الكثير من الوجوه الشابّة المتحرّفة للعمل، والتواقة إلى تقديم الإضافة.

واختيار أعضاء الحكومة بهذه الطريقة، بعث برسائل طمأنة إلى مكوّنات المجتمع المدني، وأدّى إلى تخفيف وتيرة الاحتقان السياسي، وتجاوز مرحلة الاستقطاب الثنائي بين السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة. وهو ما أفضى إلى حالة من الارتياح لدى معظم الناس بعد ما رافق مرحلة ما بعد الثورة من إحساس باللايقين والتوتر؛ فأتاح تكوين حكومة من غير المتحرّبين الفرصة لاستعادة الثقة بين الحاكم

”
كان لهذا التحوّل النوعي في المسارين الدستوري والحكومي الأثر المباشر في الحياة الاقتصادية؛ فتحسّنت مؤشّرات البورصة في تونس سريعاً

“

المرحلة المقبلة: أولويّات وتحديات

على الرغم من أنّ حكومة مهدي جمعة هي حكومة انتقاليّة تكنوقراطية، مكلفة مهمّاتٍ تقنيّة محدودة، فإنّ ذلك لا يمنع من أنّها حكومة مسؤولة، تتجاوز مهمّتها دور تصريف الأعمال لتضطلع بدور الحكومة الفاعلة التي تمارس كلّ صلاحيّاتها، وهي مطالبة بحلّ عدّة ملفّات، ورفع عدّة تحديات يواجهاها الاجتماع التونسي في السنة الرابعة للثورة. ومن أهمّ أولويّات الحكومة الوليدة، تهيئة الظروف الأمنيّة والسياسية الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة في أفق شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. وهو مطلب عزيز لا يتحقّق إلا بتجديد الإدارة المشرفة على الانتخابات في المحافظات والهيئات الجهوية، ومواجهة المال السياسي الفاسد الموظّف لشراء

١١ انظر: كلمة رئيس الحكومة المكلف مهدي جمعة أمام نواب المجلس التأسيسي، على الرابط:

<http://www.zoomtunisia.tn/article/81335>

وتواجه الحكومة الجديدة على الصعيد الاجتماعي عدّة تحديات، لعلّ أهمّها معضلة انتشار البطالة بين أصحاب الشهادات العليا (١٥,٧٪)، ومشكلة تزايد نسبة الفقر (٢٥ ٪)، واتّساع البون بين الطبقات الاجتماعية (الأغنياء والفقراء)، وانحسار الطبقة الوسطى، والتفاوت الجهوي والتنموي بين المحافظات، بخاصّة ما تعانيه المناطق الداخلية من تهميش استمرّ على مدى عقودٍ طوالّ دولة الاستقلال. وهو ما يجعل الحكومة الجديدة معنيّة برسم خطط واضحة لدعم سياسة التشغيل وتكريس اللامركزية التنموية والعدالة الاجتماعية، والعمل على تحسين مقدرة المواطن الشرائية، والحدّ من ارتفاع الأسعار.

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فإنّ نسبة النموّ خلال الفترة الانتقالية لم تتجاوز ٢,٦٪ مع موقّ سنة ٢٠١٣، وذلك بحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي يوم ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، والذي يشير إلى أنّ نسق النموّ بطيء في تونس بعد الثورة. ويفسّر ذلك بعدّة أسباب، من بينها انعدام الرؤية السياسية، والأحداث الأمنية التي أضرتّ بالسياحة التونسية، وانعكست سلبياً على الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن استمرار النموّ ضعيفاً في بلدان الاتحاد الأوروبي^(١٣) الذي يُعدّ شريكاً رئيساً لتونس على الضفّة الأخرى من المتوسط. هذا إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا، وتصادم عمليّات العنف، وهو ما أثر في العلاقات الاقتصادية بينها وبين تونس التي لم تخلّ بدورها من إضرابات احتجاجية مطلبية ساهمت في تعطيل عددٍ من المشاريع الاقتصادية، ولم تُغرّ المستثمرين بالإقبال على بعث مشاريع جديدة في البلاد. هذه التحديات تقتضي من الفريق الحاكم اتّخاذ إجراءات عاجلة لتحريك عجلة الاقتصاد وتشجيع الباعثين الشبان، واستقطاب المستثمرين من الداخل والخارج. وإعادة الثقة إلى المتدخّلين وشركاء تونس التجاريين التقليديين، والعمل على تقليص الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات؛ وذلك باعتماد حوكمة اقتصادية رشيدة، ومكافحة كلّ أسباب الفساد.

١٣ راجع تقرير صندوق التّد الدولي بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إثر زيارة فريق له إلى تونس:

"Statement by the IMF Mission at the End of a visit to Tunis", Press Release No. 13/482, IMF (December 2, 2013),

<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm>

ذمم الناخبين، ومواجهة كلّ أسباب الضغط والترهيب المفروض على المواطنين من هذا الطرف السياسي أو ذاك.

”

إنّ مكافحة الجريمة المنظّمة عمومًا ومكافحة الإرهاب خصوصًا تُعدّ من أولويّات حكومة مهدي جمعة؛ ذلك أنّ استتباب الأمن سببٌ من أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وشكّل من أشكال التعبير عن حضور الدولة، وقدرتها على إدارة شؤون الناس

“

وفي السياق نفسه، فإنّ مكافحة الجريمة المنظّمة عمومًا ومكافحة الإرهاب خصوصًا تُعدّ من أولويّات حكومة مهدي جمعة؛ ذلك أنّ استتباب الأمن سببٌ من أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وشكّل من أشكال التعبير عن حضور الدولة، وقدرتها على إدارة شؤون الناس، وعلى المحافظة على الممتلكات العامّة والخاصّة. من هنا فإنّ الإمساك بزمام المبادرة في مواجهة التيارات المتطرّفة والجماعات التكفيرية يقتضي رسم خطط أمنية محكمة، وإستراتيجيّات ثقافية عقلانية للتوقّي من الإرهاب والتطرّف أيّاً كان مآثهما وأيّاً كان شكلهما. وهذا يقتضي بدوره في مقامٍ أوّل إعادة ترتيب العلاقة بين المواطن ورجل الأمن بوصفه فاعلاً مدنيًا ضامناً للأمان، وحارساً للسلم الأهلي ومكوّنات المجتمع ومؤسّساته. وفي المسار نفسه من الضروري توفير قنوات تشكيل الوعي (وسائل الإعلام، والبرامج التعليمية والتربوية، ودور الثقافة) والمنابر العلمية ومراكز البحث في نشر ثقافة المواطنة، وإرساخ روح التسامح والاعتراف بالآخر، وتكريس منطق الاعتدال والتعدّد بدل الغلوّ والتطرّف.

وتبقى العمليات الإرهابية، على الرغم من جهود المؤسسة الأمنية في تعقبها ومحاصرتها، خطرًا داهمًا، وتحديًا كامنًا يهدّد السلم الاجتماعي، وينذر بإرباك المسار الانتقالي في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد. ويُفترض أن تنتهج السلطات سياسة استباقية تكشف بمقتضاها جيوب الجماعات المتطرّفة قبل أن تنجح في إيذاء المواطنين والإساءة لهيبة الدولة. لكنّ المعالجة الأمنية لمعضلة الإرهاب تبقى غير مجدية ما لم تعضدها جهود بحثية تفهمية معمّقة، تسعى إلى تحليل الظاهرة، وإدراك كميّات إنتاجها وسبل مواجهتها بطريقة علمية تعيد تكوين العقول، وإصلاح الأفكار، وترشيد مناهج التربية بدل الاحتكام إلى سلطة الزناد عند الضرورة.

وفي ما يخصّ المسألة الحقوقية، فإنّ الالتزام بمحامل المدونة الدستورية الجديدة والمحافظة على مكاسب الثورة وفي مقدّمها حماية الحريات الفردية والعامّة، وضمان حقّ النفاذ إلى المعلومة، وتطبيق قانون العدالة الانتقالية، وإعادة الاعتبار للمساجين السياسيين وضحايا الاستبداد، واتّخاذ خطوات عملية جريئة على درب المحاسبة والمصالحة، يبقى من أوكد الاستحقاقات التي يتعيّن كسبها في المرحلة المقبلة حتّى تُطوى صفحة الماضي الاستبدادي، والتوجّه نحو إقامة دولة الحقّ والواجب وجمهورية القانون والمؤسّسات.

تلك تحدّيات على صعوبتها، يبقى تجاوزها ممكناً؛ إذا وجدت الإرادة السياسية، وتكاتف جهود مكوّنات المجتمع المدني والمنظّمات النقابية، وعمّ الإحساس بتقديم الصالح العامّ على الصالح الحزبي أو الفردي أو الفئوي.

استنتاجات

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى جملةٍ من الاستنتاجات:

- لقد دشّنت تونس مرحلةً جديدةً من مراحل الانتقال إلى الدولة الديمقراطية. وكان جسر العبور إلى تلك المرحلة متمثلاً في قبول الاختلاف، وقبول التحاور، والارتكان إلى التوافق.
- أصبح الحكم بعد الثورة تجربة سياسية نسبيّة مفتوحة على التداول، وقابلة للتغيير والتجديد والتحديد؛ بحسب مقتضيات اللحظة التاريخية (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) التي ينتمي إليها الشعب التونسي.
- لم يكن التأسيس الدستوري للدولة في التجربة الانتقالية التونسية، أمراً فوقياً أو منجزاً فردياً أو حزبيّاً، بل كان إبداعاً تفاعلياً مواطناً جمعياً، ساهمت في صوغه المنظّمات الحقوقية والنقابية والأهليّة والسياسية المكوّنة للمجتمع المدني.

الإداري وظواهر التهريب^(١٣) والتجارة الموازية^(١٤)، مع السعي إلى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكسب معركة التنافسية في الأسواق العربية والأوروبية. كما أنّ حكومة مهدي جمعة مطالبة بإعادة جدولة الديون والتخفيض في نسبة التضخّم المالي ومراجعة ميزانية ٢٠١٤، وفقاً لما يقتضيه مشروع التوازن بين الجهات، وبعث مشاريع تنمية واستثمارية في مناطق الظلّ تساهم في توطين السكّان ضمن تلك المناطق، وفتح المجال لخطط تشغيلية جديدة. ومن المهمّ في السياق ذاته توسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها، وتخفيف العبء الجبائي عن الفئات المتوسطة والصغيرة من ذوي الدخل المتدنيّ. وعلى الرغم ممّا أحدثته بادرة التوافق على إدارة حكومة غير حزبية لشؤون البلاد من مؤشّرات إيجابية، من قبيل ارتفاع أسهم البورصة^(١٥) وانتعاش الدينار التونسي وتراجع نسبة التضخّم المالي^(١٦)، وتعبير الجهات المانحة عن استعدادها لدعم مسيرة الانتقال الديمقراطي^(١٧) السلس في البلاد، فإنّ ذلك لا يمنع من تأكيد أنّ مراجعة السياسات الاقتصادية^(١٨) وتطويرها، تبقى من أهمّ أولويّات المرحلة القادمة ومن أبرز تحدّياتها.

١٣ انظر: محمد بن رجب، "التهريب يستنزف الاقتصاد التونسي"، إيلاف، ٢٠١٤/٢/١٢، على الرابط:

<http://www.elaph.com/Web/Economics/2014/2/876481.html?entry=Tunis>

- انظر أيضاً: "في دراسة للبنك الدولي حول التهريب والتجارة الموازية في الحدود التونسية الليبية والجزائرية: مليارات في السوق السوداء والحديد والبنزين والسجائر والملابس والإلكترونيك تسافر بلا رقيب"، تورس، ٢٠١٤/١/٣٠، على الرابط:

<http://www.turess.com/attounissia/112165>

١٤ انظر: "البنك العالمي يقدر حجم التجارة الموازية في تونس بـ ١.٨ مليار"، المصدر، ٢٠١٤/٢/١، على الرابط:

<http://shababunity.net/show.php?id=330712>

١٥ انظر: "تونس: المصادقة على الدستور ساهمت في انتعاش البورصة التونسية"، تورس، ٢٠١٤/١/٢٧، على الرابط:

<http://www.turess.com/arrakmia/123147>

١٦ انظر: "تونس: ارتفاع قيمة الدينار التونسي... تراجع نسبة التضخم المالي"، المصدر، ٢٠١٤/٢/١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/PYUp7C>

١٧ انظر: "مؤسّسات مائيّة دولية تعبّر عن استعدادها لمواصلة دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس"، ويب رادار، ٢٠١٤/٢/١٤، على الرابط:

<http://webradar.me/71226760>

- انظر أيضاً: "البنك الدولي يؤكد استعدادها لمساندة تونس بعد إقرار الدستور الجديد"، اليوم السابع، ٢٠١٤/١/٣٠، على الرابط:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1481139>

١٨ للأطّلاع على تفاصيل الوضع الاقتصادي في تونس، راجع آخر تقارير صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص:

- "Tunisia: Letter of Intent, Memorandum of Economic and Financial Policies, and Technical Memorandum of Understanding", IMF, (January 28, 2014), <http://www.imf.org/External/NP/LOI/2014/TUN/012814.pdf>

- "Tunisia: First and Second Reviews Under the Stand-By Arrangement, Request for Waiver of Applicability and Nonobservance of Performance Criteria", IMF, (February 12, 2014),

<https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=41331.0>

- IMF Executive Board Completes First and Second Reviews Under the Stand-By Arrangement for Tunisia and Approves US\$ 506.7 Million Disbursement, Press Release No.14/32/, IMF, (January 30, 2014),

<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1432.htm>

التفصيل والتدقيق الإجرائي. ومن المهم أن يصبح الدستور مكوّنًا حيويًا من مكوّنات الهوية الجمعية، وأساسًا من أسس البناء الديمقراطي؛ فالامتحان الثاني هو تحويل الدستور إلى جزء من الهوية الوطنية، مثل إعلان الاستقلال وغيره. وهو ما يضمن نبذ أيّ محاولة للانفلات منه أو عدم تطبيقه^(١٩)، على حدّ تعبير عزمي بشارة.

• إنّ التجربة الانتقاليّة في تونس فنّدت المصادر القائلة بأنّ العرب غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية والرأي القائل بأنّ التحوّل من الدولة الدكتاتورية إلى الدولة المواطنة أمر مؤجّل في السياق العربي؛ فقد أثبت الحراك الاجتماعي والسياسي في المشهد التونسي أنّ الانتقال إلى الديمقراطية أمرٌ عسير، لكنّه ممكن.

”

قطعت تونس مع التاريخ السياسي للدولة الشموليّة العربية. فهل تنسج بقية دول الربيع العربي على منوال النموذج التونسي؟

“

على الرغم من أهمية المنجز الدستوري والتوافق السياسي المشهود في تونس اليوم، فإنّ ذلك غير كافٍ لضمان نجاح المسار الانتقالي وتحقيق الاستقرار المطلوب؛ فمن المهمّ رفد الجهد الديمقراطي بنقلة نوعيّة على المستوى الاقتصادي يجري معها إتاحة الحدّ الأدنى من ضرورات العيش الكريم لجموع المواطنين، وإلّا فستظلّ تونس في مهبّ الهزّات الاحتجاجيّة والانتفاضات الشعبيّة التي قد تعصف في أيّ لحظة بجملة ما تحقّق من إنجازات على درب الديمقراطية؛ فالاعتزاز بالحكم التوافقي يجب أن لا يحجب النظر عن ضرورة كسب رهان التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

قطعت تونس مع التاريخ السياسي للدولة الشموليّة العربية. فهل تنسج بقية دول الربيع العربي على منوال النموذج التونسي؟

• إنّ التحوّل نحو الديمقراطية الوفاقية والقبول بمنطق المشاركة لا المغالبة لم يكن فعلًا اعتباريًا أو عملاً عفويًا، بل كان نتيجة وعي مسؤول لدى النخب السياسية والثقافية والنقابية، ولدى الأطراف الحاكمة (الترويكا) التي قبلت بمنطق التعايش، والتنافس السلمي على السلطة.

• محافظة المؤسسة العسكريّة في تونس على الحياد، وهو ما أسهم في استمراريّة السيرورة السلمية نحو الديمقراطية.

• إنّ تجربة التمرد في مصر، وما آلت إليه من حكم عسكري وصراع دموي على السلطة، واستعادة للدكتاتورية، لم تُغرّ التونسيين بتغيير النظام الحاكم بالقوّة، بل شجّعتهم على الاحتكام إلى الحوار بديلاً عن العنف، وهو ما أمّن الانتقال السلمي للسلطة، وضمن العبور إلى الديمقراطية.

”

من المهمّ في المرحلة المقبلة الانتقال بالدستور من حيّز التدوين إلى حيّز المأسسة، ومن طور التنظير إلى طور التطبيق، ومن مستوى العموم إلى فضاء التفصيل والتدقيق الإجرائي. ومن المهمّ أن يصبح الدستور مكوّنًا حيويًا من مكوّنات الهوية الجمعية، وأساسًا من أسس البناء الديمقراطي

“

• إنّ ما رافق الإعلان عن الدستور التونسي من مشاهد احتفاليّة جماعية، يخبر بأنّ التأسيس الديمقراطي للجمهورية الثانية فعلٌ جليل، ومنجز مواطني يلتفّ حوله الناس، ويمكن أن يكون سببًا من أسباب الوحدة الوطنية. ومن المهمّ في المرحلة المقبلة الانتقال بالدستور من حيّز التدوين إلى حيّز المأسسة، ومن طور التنظير إلى طور التطبيق، ومن مستوى العموم إلى فضاء

١٩ انظر: "عزمي بشارة يهنئ الشعب التونسي بالدستور"، تونيسيا ليكس. نت، على الرابط: <http://www.tunisialeaks.net/?p=2394>

مراد ديانبي

حرية - مساواة - اندماج اجتماعي

نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



صدر حديثاً

مراد ديانبي

حرية - مساواة - اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام

انطلق كتاب الباحث مراد ديانبي بعنوان "حرية - مساواة - اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام" (٢٧٢ صفحة من القطع الكبير)؛ من فكرة باتت سائدة في العالم العربي هي أن فهم الحرية مقصور على البعد السياسي، في حين أنها لا تزال مستهجنة في المجال الاقتصادي ولم تصل إلى حدود الإجماع عليها. ويبدو هذا التناقض بين المجالين السياسي والاقتصادي أمراً بدهياً في غياب النموذج الليبرالي الاجتماعي المتسق مع مفاهيم العدالة التي تشمل الحرية والمساواة والاندماج الاجتماعي. وهذا الكتاب محاولة لاستكشاف شروط اتساق الحرية والمساواة في العالم العربي في ضوء التحولات الجديدة التي تعصف به، ولاستشراف النماذج البديلة من الليبرالية المتوحشة وفي المقام الأول النظام الليبرالي الاجتماعي. وفي هذا المجال يعرض الكاتب نظريات العدالة في الفكر الغربي لا سيما العدالة كإنصاف عند جون رولز.